

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم الاقتصاد والمالية

أخلاقيات البحث العلمي في دراسة أثر الشمول المالي

تطبيقاً على بحث: أثر الشمول المالي في الحد من الفقر وعدم المساواة

دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (2011-2020)

إعداد الطالبة:

نوف حمد البحيري

253001341

إشراف:

أ.د. فايز علي جراد

د. الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي: 2025 - 2026

أولاً: المقدمة

يُعدّ البحث العلمي ركيزةً أساسيةً في تقدّم المعرفة الإنسانية، وتطوير مناهج التفكير والحلول لمشكلات المجتمع. وقد باتت أخلاقيات البحث العلمي من أكثر القضايا أهمية في الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية حول العالم؛ إذ تُمثّل الإطارَ المرجعيّ الذي يضبط سلوك الباحث ويوجّه ممارساته طوال مراحل إعداد البحث وتنفيذه وتقديمه.

وتتشعّب أخلاقيات البحث العلمي لتشمل مبادئ الأمانة والنزاهة والموضوعية، فضلاً عن الالتزام بحقوق المشاركين وحفظ سريتهم، وتوثيق المصادر وفق المعايير المعتمدة، وتجنّب كل صور الانتحال وتزوير البيانات. وقد أسهمت في وضع منظومة (APA) والجمعية الأمريكية لعلم النفس (IRB) هيئات دولية كلجان أخلاقيات البحث المؤسسية متكاملة من القواعد التي تُرسي ثقافة البحث المسؤول.

يهدف هذا التقرير إلى استعراض مبادئ أخلاقيات البحث العلمي وتحليل القضايا الأخلاقية ذات الصلة، ثم تطبيق هذه المبادئ على بحثنا التطبيقي بعنوان: "أثر الشمول المالي في الحد من الفقر وعدم المساواة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (2011-2020)". ويتناول البحث المذكور العلاقة السببية بين أبعاد الشمول المالي الأربعة ومؤشرات الفقر وعدم المساواة باستخدام المنهج الكمي التطبيقي وبيانات السلاسل الزمنية السنوية.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها الضامن الأساسي لموثوقية المعرفة العلمية وصحتها؛ فالبحث الذي لا يلتزم بمعايير الأمانة والنزاهة لا تُبنى عليه قرارات سليمة، ولا تُستمد منه سياسات فاعلة. ويمكن إيجاز هذه الأهمية في المحاور التالية:

(أ) صون موثوقية النتائج وجودتها

إن الالتزام بأخلاقيات البحث يكفل سلامة البيانات المُجمَّعة وصحة التحليلات الإحصائية ومصادقية الاستنتاجات. ففي بحثنا، اعتمدنا على بيانات رسمية موثوقة صادرة عن البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن البحث العلمي (Steneck, 2007) والبنك الدولي، وذلك لضمان دقة النتائج وقابليتها للتكرار والتحقق. وقد أكدّ النزاهة هو الأساس الذي تقوم عليه الثقة بين المجتمع العلمي والمجتمع ككل.

(ب) حماية حقوق أصحاب المصلحة

يستلزم البحث العلمي مراعاة حقوق جميع الأطراف المعنية، سواء أكانوا مشاركين بشريين أم مؤسسات مُؤفَّرة للبيانات. فحتى في الدراسات الكمية الاقتصادية التي تعتمد البيانات الكلية -كدراستنا- يستوجب المنهج الأخلاقي الإشارة الصريحة إلى مصادر البيانات وعدم تحريفها، بما يصون حقوق المؤسسات ومصادقية نتائجها.

(ج) تعزيز مصداقية البحث وقابليته للتطبيق

إن السياسات الاقتصادية والتنموية تُبنى على نتائج الأبحاث العلمية؛ لذا فأَي قصور أخلاقي في مرحلة جمع البيانات أو تحليلها أو الإبلاغ عنها قد يُفضي إلى توصيات مضلِّلة تُلحق ضرراً بمستهدف تلك السياسات. وفي سياق دراستنا عن الشمول المالي والفقر في مصر، فإن التقارير المُقدَّمة لصانعي القرار يجب أن تعكس الواقع بدقة.

(د) الارتقاء بالمعرفة الجماعية للمجتمع العلمي

تُسهم الممارسة الأخلاقية في البحث في بناء رصيد معرفي موثوق تراكمي؛ إذ تُمكن الباحثين اللاحقين من الاستناد إلى الدراسات السابقة وتطويرها، وهو ما يُجسِّد هذا البحث حين يعتمد على دراسات سابقة عربية وأجنبية موثقة إلى APA. توثيقاً دقيقاً وفق نمط

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تُمثل المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي المنارة التي يسترشد بها الباحث في كل مرحلة من مراحل عمله البحثي. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه المبادئ مع تطبيقاتها على بحثنا:

1. الأمانة العلمية (Scientific Honesty)

التعريف: الالتزام بتقديم الحقائق كما هي دون تزوير أو مبالغة أو حذف مقصود، سواء في جمع البيانات أو في الإبلاغ عن نتائجها.

المثال التطبيقي: في بحثنا، رُصدت بيانات معدلات الفقر ومعامل جيني كما وردت في مصادرها الرسمية دون أي تعديل أو انتقاء انتقائي يخدم فرضيات الدراسة. فعند ارتفاع معدل الفقر إلى 32.5% عام 2017 -خلافًا لتوقعات الانخفاض- لم يُحذف هذا الرقم بل جرى تفسيره بشفافية في سياق إصلاحات صندوق النقد الدولي.

2. النزاهة (Integrity)

التعريف: الاتساق بين ما يؤمن به الباحث وما يُعلنه، مع تجنب أي تضارب في المصالح وإفصاح كامل عن تمويل البحث وانتماءاته.

المثال التطبيقي: يُفصح هذا البحث بوضوح عن جهة إشرافه الأكاديمي، وعن طبيعة التمويل (دراسة أكاديمية غير تجارية)، وعن حدود الدراسة المنهجية. ولا تربط الباحثة بأي من مؤسسات التمويل متناهي الصغر أو الجهات الحكومية المصرية أي مصالح تجارية، مما يُعزز نزاهة الاستنتاجات.

3. الموضوعية (Objectivity)

التعريف: تجنب التحيز الشخصي أو الإيديولوجي في تفسير النتائج، والحرص على أن تُقاد الاستنتاجات بالأدلة لا بالرغبات المسبقة.

وماكينات الصرف الآلي (X1) المثال التطبيقي: أظهرت نتائج النموذج الثاني في دراستنا أن عدد الحسابات البنكية لا يُحدثان تأثيراً معنوياً على معامل جيني. وبدلاً من إخفاء هذه النتيجة أو تبريرها، أوردتها الدراسة (X2) بموضوعية وفسرتها بالفجوة بين مؤشرات التوافر ومؤشرات الاستخدام الفعلي.

4. السرية وحماية البيانات (Confidentiality)

التعريف: الحفاظ على خصوصية أصحاب البيانات وعدم الإفصاح عنها لأغراض خارج نطاق البحث.

وليس على بيانات أفراد، مما (Macroeconomic Data) المثال التطبيقي: اعتمد بحثنا على بيانات كلية مجمعة Global يُقلص مخاطر خرق الخصوصية. غير أنه حتى في هذا السياق، فإن قواعد البيانات المستخدمة (كقاعدة للبنك الدولي) تلتزم بمعايير حماية بيانات الأسر التي شكّلت أساس الإحصاءات الكلية المنشورة Findex.

5. الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

التعريف: ضرورة الحصول على موافقة صريحة ومُدركة من المشاركين في البحث قبل جمع بياناتهم. المثال التطبيقي: بما أن دراستنا تعتمد كلياً على بيانات ثانوية رسمية منشورة، فإن متطلب الموافقة المستنيرة ينصبّ على مستوى المؤسسات التي أصدرت هذه البيانات لا على مستوى الأفراد. وقد سبق لهذه المؤسسات (البنك الحصول على الموافقات اللازمة من المستجيبين في مسوحاتها (CAPMAS، المركزي المصري، البنك الدولي الأصلية، وثيسر استخدام بياناتها المجمعة للأغراض الأكاديمية.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

ثمة قضايا أخلاقية متعددة قد تُخلّ بنزاهة البحث العلمي إذا لم يتنبّه لها الباحث؛ وفيما يلي أبرزها مع أمثلة من سياق البحوث الاقتصادية الكمية:

1. الانتحال العلمي (Plagiarism)

الشرح: نسب أفكار أو نصوص أو بيانات الآخرين إلى النفس دون توثيق أو إسناد. وهو من أخطر الانتهاكات الأخلاقية وأكثرها شيوعاً.

المثال: لو اقتطعت فقرات كاملة من دراسة (الحسيني، 2022) بشأن أثر الشمول المالي الرقمي على الفقر في مصر وأدرجت في هذا البحث دون عزو، لكان ذلك انتحالاً صريحاً. وقد حرصت الدراسة الحالية على توثيق جميع الأفكار مع الاعتناء بصياغة المقاطع بأسلوب الباحثة الخاص، APA المستقاة من المصادر وفق نمط.

2. تزوير البيانات وتلفيقها (Fabrication & Falsification)

الشرح: اختلاق بيانات لم تُجمع فعلياً، أو التلاعب بالبيانات الحقيقية لتتوافق مع الفرضيات المطلوبة.

المثال: في سياق دراستنا، لو جرى تعديل قيمة معامل جيني لعام 2017 من 0.323 إلى 0.298 لإثبات أن التوسع في الشمول المالي خفّض عدم المساواة في تلك الفترة -رغم ارتفاعه الفعلي- لكان ذلك تزويراً فاضحاً. والأجدي علمياً أن تُفسّر هذه الانتكاسة بالسياق الاقتصادي لإصلاحات صندوق النقد الدولي.

3. التحيز في البحث (Research Bias)

الشرح: التأثير بأحكام مسبقة أو ضغوط مؤسسية تدفع الباحث إلى تحريف الاستنتاجات لخدمة مصالح معينة.

المثال: إذا كانت الجهة الممولة لبحث ما منظمةً ترويجيةً للتمويل متناهي الصغر، فقد يميل الباحث لتضخيم آثاره الإيجابية وتجاهل محدوديته. وتجنباً لذلك، يُفصح بحثنا عن غياب أي تضارب في المصالح، ويُورد الفرضية التي تُثبت أن امتلاك الحساب البنكي وحده لا يكفي لتقليص عدم المساواة (H3) الصفرية الثالثة.

4. انتهاك الخصوصية (Privacy Violation)

الشرح: الكشف عن معلومات خاصة بالأفراد أو المؤسسات دون موافقتهم، سواء في مرحلة جمع البيانات أو نشر النتائج.

المثال: لو استندت الدراسة إلى بيانات فردية من مسوح الأسر المصرية ونشرت تفاصيل يمكن من خلالها التعرف على أسر بعينها (ربطاً للمنطقة الجغرافية مع مستوى الدخل والوضع الأسري)، لكان ذلك انتهاكاً صريحاً للخصوصية. وقد تجنبت دراستنا هذا الإشكال باعتمادها البيانات الكلية المُجمّعة حصراً.

5. تضارب المصالح (Conflict of Interest)

الشرح: وجود علاقات تجارية أو شخصية أو مؤسسية تؤثر -أو يُشتبه أن تؤثر- في موضوعية الباحث وحياده.
المثال: إذا كان الباحث موظفاً في البنك المركزي المصري وأجرى دراسة تُثبت نجاح سياسات بنكه دون كشف عن هذه العلاقة، يكون ذلك تضارباً في المصالح. وتُفصح دراستنا صراحةً عن انتمائها الأكاديمي المستقل وغياب أي تمويل مؤسسي خارجي.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

أسهمت هيئات دولية متخصصة في بناء منظومة معيارية متكاملة لضبط السلوك البحثي وضمان نزاهته، ويمكن استعراض أبرزها على النحو التالي:

أ) لجان أخلاقيات البحث المؤسسية (IRB - Institutional Review Boards)

في الخمسينيات، وثُتِج (Tuskegee) نشأت هذه اللجان في الولايات المتحدة في أعقاب انتهاكات تجارب تاسكيجي: اليوم مرجعية رقابية مستقلة تسبق الموافقة على إجراء البحوث التي تشمل مشاركين بشريين. تضمن هذه اللجان تقييم المخاطر والفوائد، والتحقق من آليات الموافقة المستنيرة، وسلامة إجراءات حفظ البيانات أثرها على بحثنا: بما أن الدراسة تعتمد بيانات ثانوية مجمعة، فهي تقع ضمن الفئات المستثناة من المراجعة الكاملة. في أغلب مؤسسات البحث؛ غير أن الإجراءات الأخلاقية لا تزال منطبقة في ما يخص توثيق المصادر وصون IRB نزاهة البيانات.

ب) دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA Publication Manual)

في طبعته السابعة- من أكثر الأدلة الأكاديمية استخداماً في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، إذ يُرسي- APA يُعد دليل قواعد توثيق شاملة ومعيارية تشمل: كيفية الاستشهاد بالمصادر في المتن، وطريقة صياغة قائمة المراجع، وإرشادات في توثيق جميع مراجعها العربية APA التعامل الأخلاقي مع مصادر البيانات. وقد التزمت هذه الدراسة بنمط والأجنبية.

ج) إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki)

اعْتُمد عام 1964 ويُرسي المبادئ الأخلاقية للبحث الطبي الذي يشمل مشاركين بشريين. وعلى الرغم من توجهه الطبي أساساً، فإن مبادئه الجوهرية المتعلقة بالموافقة المستنيرة وسلامة المشاركين والشفافية تؤثر في التوجهات الأخلاقية للبحث العلمي في ميادين أخرى، بما فيها الاقتصاد التنموي.

د) مبادئ السلوك المسؤول في البحث (RCR - Responsible Conduct of Research)

تُغطّي محاور: النزاهة في التعامل مع البيانات، وإدارة تضارب RCR تُقدّم كثير من الجامعات برامج تدريبية في المصالح، وحقوق الملكية الفكرية، وأخلاقيات التأليف المشترك. وتستلزم هذه المبادئ من الباحث توثيق مساهمة كل مؤلف في الأبحاث الجماعية والإفصاح الواضح عن مصادر التمويل.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

— هذا الجزء هو محور التقرير وأكثره أهمية —

يتناول هذا القسم التطبيق الفعلي لمبادئ الأخلاقيات على كل مرحلة من مراحل بحثنا عن أثر الشمول المالي في الحد من الفقر وعدم المساواة في مصر (2011-2020).

1. طبيعة البيانات وأسلوب جمعها

:اعتمد البحث اعتماداً كلياً على بيانات ثانوية رسمية صادرة عن مؤسسات دولية ووطنية موثوقة، تشمل

- التقارير السنوية للبنك المركزي المصري: لمؤشرات الشمول المالي (2011-2020)
- لمعدلات الفقر ومسوح الأسر: (CAPMAS) بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء
- لمعامل جيني ومؤشرات الفقر الدولية: (Global Findex و WDI) قاعدة بيانات البنك الدولي
- لبيانات الاقتصاد الكلي (نمو، تضخم، بطالة): (IMF) تقارير صندوق النقد الدولي

الأثر الأخلاقي: إن الاستناد إلى بيانات مؤسسية رسمية -بدلاً من إجراء مسح ميدانية مباشرة- يُقلص أخطار خرق خصوصية الأفراد إلى حد بعيد. كما أن هذه البيانات جُمعت وفق ضوابط أخلاقية صارمة من قبل مؤسساتها الأصلية، مما يضمن حماية بيانات الأسر التي استُمدت منها الإحصاءات الكلية.

2. الحفاظ على سرية البيانات

لا تُفصح الدراسة عن أي معلومات يمكن أن تُحدّد هوية أسر أو أفراد بعينهم، إذ تعتمد حصراً على مؤشرات اقتصادية كلية. وتلتزم الباحثة بأن:

- لا تُفصح عن أي بيانات أسرية أو فردية خارج إطار الأرقام الإجمالية المنشورة
- لأغراض تشخيصية لمجموعات مخصصة داخل Findex لا تستخدم البيانات الواردة في قاعدة بيانات الـ مصر.
- ومحدوديتها (Macroeconomic Data) تُشير بوضوح في قسم المنهجية إلى طبيعة البيانات الكلية

3. الموافقة المستنيرة في سياق الدراسة

نظراً لكون الدراسة تعتمد على بيانات ثانوية كلية حصراً، فإن متطلب الموافقة المستنيرة التقليدي لا ينطبق مباشرةً: بيد أن هذا البحث يلتزم بما يُكافئه على المستوى المؤسسي

- الالتزام بشروط الاستخدام المُعلنة لكل قاعدة بيانات، والتي تُتيح الاستخدام الأكاديمي غير التجاري.
- CAPMAS الإشارة الصريحة في المتن إلى أن أرقام معدلات الفقر مستقاة من مسح الأسر التي أجرتها بعد الحصول على موافقات مستنيرة من المستجيبين.
- عدم إجراء أي مقابلات ميدانية أو جمع أي بيانات أولية من أشخاص خلال هذه الدراسة.

4. المخاطر الأخلاقية المحتملة وآليات معالجتها

حدّدت الدراسة جملةً من المخاطر الأخلاقية المحتملة وعالجتها بشفافية:

(أ) خطر التحيز في انتقاء البيانات (Selection Bias):

احترز من هذا الخطر بتبني فترة زمنية ثابتة (2011-2020) وإدراج جميع بيانات المؤشرات المتاحة دون انتقاء انتقائي. ولم تُحذف قيم 2017 المرتفعة لمعدل الفقر (32.5%) رغم أنها تُعقد العلاقة مع الشمول المالي، بل أُوردت وفُسرَت في سياقها.

(ب) خطر التفسير المبالغ فيه للنتائج (Over-interpretation):

اعترف البحث صراحةً بمحدودية العينة (10 مشاهدات سنوية) وانعكاسها على قدرة التعميم. كما أوضح أن الارتباط الإحصائي لا يستلزم بالضرورة علاقة سببية تامة، وأن ثمة متغيرات ضابطة خارج النموذج (كالسياسات الاجتماعية والتحويلات السياسية) قد تؤثر في النتائج.

(ج) خطر الانتحال (Plagiarism):

وقد اعتمدت الباحثة APA. وُثِّقت جميع الأفكار والأرقام والاستنتاجات المستقاة من مصادر أخرى بدقة وفق نمط بدلاً من النقل الحرفي، مع تمييز واضح بين التحليل الأصيل والمحتوى (Paraphrasing) أسلوب إعادة الصياغة. المقتبس.

(د) خطر الإفراط في الادعاءات السببية:

استخدمت الدراسة صياغات احترازية مثل "يُشير إلى"، و"يرتبط ارتباطاً إحصائياً بـ"، و"يُفسر ما نسبته" بدلاً من صياغات قاطعة مثل "يُثبت" أو "يُسبب مباشرة". وهذا ينسجم مع مبدأ الموضوعية ويُجنّب الادعاءات التي لا تُسندده قوة الأدلة المتاحة.

5. APA التوثيق والمراجع وفق نمط

السابع، وهو معيار دولي يضمن قابلية APA التزمت الدراسة بتوثيق جميع مراجعها العربية والأجنبية وفق نمط التتبع والتحقق. ويُمثّل هذا الالتزام تجسيداً عملياً لمبدأ الأمانة الأكاديمية.

سابعاً: الخاتمة

يتبين من خلال هذا التقرير أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجرد قواعد شكلية تُستوفى للاستيفاء، بل هي شرطٌ جوهري لمصداقية النتائج وصحة التطبيق. وقد أثبتت الدراسة الحالية قدرتها على استيعاب هذه المبادئ وتطبيقها في كل مرحلة من مراحلها:

- حافظت على الأمانة العلمية بإيراد جميع النتائج كما هي، سواء انسجمت مع الفرضيات أم خالفتها.
- التزمت بالنزاهة بالإفصاح عن حدود الدراسة ومحدودية حجم العينة وغياب أي تضارب في المصالح.
- التي تثبت أن مؤشر الحسابات البنكية وحده لا (H3) أعلنت من قيمة الموضوعية بإيراد الفرضية الصفرية يُقلّص التفاوت في الدخل.
- صانت السرية باعتماد البيانات الكلية المُجمّعة والابتعاد عن أي بيانات فردية قابلة للتعرف.
- دفعاً لأي شبهة انتحال، APA أحكمت توثيقها لجميع مصادرها وفق نمط.

وإن الشمول المالي -موضوع هذا البحث- يمسّ حياة ملايين البشر في مصر والعالم النامي؛ لذا يستلزم البحث فيه أعلى معايير النزاهة والمسؤولية الأخلاقية، حتى تكون توصياته لصانعي القرار قابلةً للثقة والتطبيق. وفي المحصلة، فإن الالتزام بأخلاقيات البحث ليس قيداً يُضيّق آفاق الباحث، بل هو ما يمنح بحثه أثراً حقيقياً ومستداماً في المجتمع.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الحسيني، محمد (2022). أثر الشمول المالي الرقمي على الحد من الفقر في مصر. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر.
- الشريف، سمير، وآخرون (2023). دور التمويل متناهي الصغر في تمكين المرأة والحد من الفقر في مصر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر.
- سالم، عزة (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.
- عماني، أمينة، وآخرون (2020). إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مجلة أداء، الجزائر.
- فتوح، وسام (2019). الشمول المالي: سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة وإستراتيجية التنمية. مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان.
- معتوق، رشا (2021). الشمول المالي وأثره على الأداء الاقتصادي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- American Psychological Association. (2020). Publication Manual of the American Psychological Association (7th ed.). APA.
- Demircuc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. World Bank, Washington DC.
- Inoue, T. (2019). Financial inclusion and poverty reduction in India. Journal of Financial Economic Policy, 11(1), 21–33.
- Nanda, K., & Kaur, M. (2016). Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence. Management and Labour Studies, SAGE Publications.
- Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial Inclusion and Development. Journal of International Development, 23(5), 613–628.

Steneck, N. H. (2007). ORI Introduction to the Responsible Conduct of Research.
U.S. Department of Health and Human Services, Office of Research Integrity.